فمهما كان الملك الظالم - روحياً أو زمنياً - هو المُتغِّلب على مُلكه والغاصب لما في يده، ولكنه تعالى ليس بمنعزلٍ عن إيجابه وسلبه، حيث الإرادة الإلهية المحلقة على كلِّ كائنٍ هي قضية التوحيد الأفعالي، فقد يحاول الظالم كلّ محاولة له ممكنة للوصول إلى حكم والله يحول بينه وبين مغزاه، أم يحاول بعض المحاولات والله لا يحول بينه ومغزاه، وكما يراه من الحكمة العالية.

وعلى أية حال ليس مالك الملك - كأصل - إلّا هو، ولا يؤتيه لأحد إلّا من يشاءه، دون جبر ولا تفويض، فإنهما تنقيص لساحته وتقويض، فله الحكم في كلّ الحقول دون انعزالية تامة تفويضاً، ولا إيجابية طامة جبراً، كما ويضل من يشاء ويهدي من يشاء ولا يظلمون نقيراً.

إنه ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ أياً كان من الثلاثة بين تشريع وتكوين ﴿تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ﴾ منهم في صالح الحكمة الربانية امتحاناً بامتهان أم سواه، بإضفاء النِّعم عليهم، وإقرار الأموال الدثرة عندهم، وبما ترفدهم به من بنين وحفدة، وعديد وعُدّة، وإلزاماً لمن دونهم على طاعتهم متى أجابوا داعيك واتبعوا أوامرك، وحين يعدلون عن نهج طاعتك ويفارقون سواء محجتك نزعت منهم الملك، بأن تسلبهم ملابس نعمك وتجعل أموالهم وأحوالهم، دُولتهم ودَولتهم، غنماً ونفلاً لغيرهم من عبادك.

ذلك - وإيتاء الملك تشريعياً ككل يخص الصالحين فلا انتزاع له عنهم، اللهم إلّا نقلة لمُلك الشِّرعة عن قوم إلى آخرين بما بغوا وطغوا على صلاح رسلهم، كما انتقلت الشرعة الإلهية من بني إسرائيل إلى بني إسماعيل، وإليكم نصاً من التوراة من الأصل العبراني بهذا الصدد تصديقاً للقرآن العظيم:

ففي سفر التكوين (٤٩: ١٠): «**لُوءْ يا ثُور شِبْطِ مِيهُوداه ومحْوقِقْ مِيبِنْ رِغْلايْو عَدْكِي يا بُوْء شِيلُوهْ وِلُوءْ يِيقَهَتْ عمِيْم أو ثْري لِنْفِنْ عيروه. . .**».

«لا تنهض عصا السلطنة من يهودا ولا الحكم من بين رجليه حتى يأتي شيلوه الذي يجتمع فيه كافة الأمم. . .».

فانتهاض السلطة من يهودا هو انتقالها من الشعب الإسرائيلي إلى غيرهم، وهو هنا «شيلوه» من غير إسرائيل، إذ لو كان منهم لما قوبل بهم في انتهاض السلطة عنهم إليه[١] وقد يندِّد بهم القرآن في ادعائهم الجوفاء أن النبوة منحصرة فيهم ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾﴾[٢].

وقد ورد في الأثر أن نبي الله ﷺ سأل ربه أن يجعل ملك فارس والروم في أمته فأنزل الله هذه الآية[٣] وذلك بعدما أمره ربه أن يسأله[٤] ويروى عنه ﷺ أن اسم الله الذي إذا دعي به أجاب في هذه الآية[٥].

ذلك! فليكن الصالحون على مدار الزمن ظروفاً لتحقيق مشيئة الله أن يؤتيهم المُلك تحقيقاً لشرعة الله في بلاد الله، دون تكاسل أو تعاضُل في أسبابه ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[٦].

---

(١) راجع كتابنا (رسول الإسلام في الكتب السماوية).
(٢) سورة النساء، الآيتان: ٥٣، ٥٤.
(٣) الدر المنثور ٢: ١٤ - أخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة قال: ذكر لنا أن نبي الله ﷺ . . .
(٤) المصدر أخرج ابن المنذر عن الحسن قال جاء جبرئيل إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد سل ربك قل اللّهم. . . ثم جاء جبرئيل فقال: يا محمد فسل ربك قل رب ادخلني مدخل صدق. . . فسأل ربه بقول الله تعالى فأعطاه ذلك.
(٥) المصدر أخرج الطبراني عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: اسم الله. .
(٦) سورة النجم، الآية: ٣٩.

فهناك تَوَفُّر شروط القيادة روحياً وزمنياً فيمن يحق له أن يقود الأمة، يجب تحصيلها كفائياً بينهم، وهنا محاولات عاقلة صالحة لسائر المؤمنين في سلب القيادة عن الطالحين وإيصالها إلى الصالحين، ففي نقض شرط أو نقصه هنا أو هناك الفرصة متاحة لمن يتربصون بهم دوائر السوء، لكي يجعلوا القيادة وحتى الروحية منها فريسة لهم بكل إدغال، وهنا ناقص الشرط أو ناقضه عن تقصير متخلف عن مشيئة الله وشرعته، قائداً أو مقوداً.

نجد النقص والنقض في عصور أئمة الدين المعصومين إذ لم يناصرهم المؤمنون كما يحب فاحتلت مناصبهم فاختلت موازين القيادتين روحية وزمنية.

ثم نجدهما في زمن الغيبة لولي الأمر تقصيراً جاهلاً أو متجاهلاً قاحلاً من قبل الأمة، ومن قِبلَ من تحق لهم القيادة، مهما بان البون بين القواد والمقودين في أبعاد التقصير أو القصور.

ثم المُلك قد يكون عزاً كما يرضاه الله، وهو نفسه ذل فيما لا يرضاه، كما الانحسار عن الملك ذل فيما يتوجب تقلده لصالح الأمة، وهو نفسه عز إذا لزم محاظير أكثر حظراً من تركه.

وكضابطة ثابتة في إيتاء الملك وسواه وإيتاء العز وسواه: الخير كلُّه بيديه والشرُّ ليس إليه إذ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فبيده أصل الخير كله بيديه والشرُّ ليس إليه إذ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فبيده أصل الخير في وصله وفصله، وليس الشرُّ إلَّا ممن يؤتاه مهما أمضاه ربنا تحقيقاً للمحنة في دار البلية - تكويناً - وهو لا يرضاه تشريعاً.

فمهما كان كلٌّ من الخير والشرِّ من عند الله، ولكن الخير منه والشرَّ من نفسك: ﴿. . . وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ

أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾﴾[1].

ومن خيره في تدبيره أمور الكون غير المختار كما يدبر الكائن المختار وفي رجعة أخرى إلى الآية نقول:

إن ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ تحلق الخير على كلّ أفعاله تعالى، إذناً في خير أو شرٍّ وعدمه في خير أو شرٍّ، فحين يريد فاعل تحقيق شره بما قدم له، والله يعلم ما يريد ويكرهه، فهلّا يريد الله هنا سلباً ولا إيجاباً وقد حرّمه؟ وهذا انعزال عن الربوبية! أم يريد سلباً والشرير يحقق شره رغم إرادة الله؟ وهذا تغلب على إرادة الله! أم يريد إيجاباً بعد ما أراده الشرير وقدم له ما أمكنه؟ وهذا هو الإيتاء الرباني لما حرّمه تشريعاً، فلو أنه أراد سلبه اضطر الشرير إلى تركه وخرجت حياة التكليف عن دور الامتحان، فهذه الإرادة الربانية - إذاً - خيرٌ وليست شراً.

نعم في دوران الأمر بين إرادة السلب والإيجاب في الشرِّ قضيةُ الحكمة الربانية تقديم الأهم على المهم، فإن كانت إرادة السلب أهم قدِّمت على الإيجاب كما في نار إبراهيم، وإن كانت إرادة الإيجاب أهم قدمت على إرادة السلب كما في الأكثرية الساحقة من الشرور الشخصية، فإنما يريد الله السلب في الشرور الجماعية التي فيها استئصال الحق بأهله عن بكرته كما في قصة إبراهيم.

ولا يعني «الخير كلّه بيديك والشرُّ ليس إليك» أنه لا يريد الشرّ وإن كانت إرادته خيراً، وإنما هو الشرُّ الذي هو يسببه دونما اختيار لأهله.

وفيما يسدُّ عن الشرِّ رغم توفر مقدماته الاختيارية، فقد يُجازى الشرير

(١) سورة النساء، الآيتان: ٧٨، ٧٩.

حيث لم يكتفِ بالنية، فقد قدَّم ما لَه فيه إمكانية، فليُعاقب بما قدَّم مهما خفَّ عقابه إذ لم يحصل شرّه!.

أجل ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ فليس منه إلّا الخير مهما كان عندنا شرّاً وإيلاماً، فقد يمنع عن سلطة شريرة رغم توفر شروطها حفاظاً على الأهم في صالح الحكمة الربانية، أم لا يمنع تحريراً لاختيار السوء وإملاءً لصاحبه وآخر لآخرين قدموا له أم سكتوا أم لم يقصّروا، فكل الأفعال الشريرة لها واجهة شرّ هي شرارة الفاعل بعقيدته ونيته وعمليته، وواجهة خير هي تحقيق الاختيار وتعذيب المختار بسوئه وإملائه ومن ثم إبلاء الآخرين.

وقد يأتي الشر خيراً مما في تركه كما قد يأتي الخير شراً مما في تركه، فـ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[1]!.

﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾﴾:

آية الإيلاج هذه ونظائرها في سائر القرآن هي من أدلة كروية الأرض، فليست الآفاق لوقت واحد ليلاً ولا نهاراً، بل هي تقتسم إلى ليل بساعاته ونهار بساعاته وهما يتداخلان حسب مختلف الفصول كما يصلح في الحكمة العالية الربانية.

وهذه عبارة عبيرة لابقة لمحة عن كروية الأرض، أن ما ينقصه من النهار يزيده في الليل وما ينقصه من الليل يزيده في النهار، ولفظ الإيلاج هو أبلغ الألفاظ تعبيراً عن ذلك التناقص لأنه يفيد إدخال كلّ واحد منها في الآخر بلطيف الممازجة وشديد الملابسة فيصبح جزءاً من الليل نهاراً وآخر من النهار ليلاً.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.

ذلك - وكما الإخراج للحيِّ من الميت وللميت من الحيِّ فاعلية حكيمة أخرى هي الأخرى مِن صالح التدبير.

وآية ثانية في مُتعاكس الإيلاج تشريع السماح في المعاقبة بالمثل: ﴿۞ ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴿٦٠﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٦١﴾﴾[1] تمثيلاً للتشريع العدل بالتكوين العدل، إذ يولِجُ ليل العذاب في نهار الحياة الظالمة، كما يولِجُ نهارَ العذاب في ليل الحياة المظلومة.

وثالثة تمثيلاً للخلق والبعث بمُتعاكس الإيلاج: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٨﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٩﴾﴾[2].

فكما أنه يولج الليل في النهار، كذلك يولج ليل الموت في نهار الحياة، وكما أنه يولج النهار في الليل كذلك يولج نهار الحياة في ليل الممات، فـ ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾! إذاً فمُتعاكس الإيلاج ينعكس - بطبيعة الحال - على واقع الحياة بعد الموت آجلاً، كما هو في واقع التشريع قبل الموت عاجلاً.

ذلك - وكما في إخراج الحيِّ من الميت وإخراج الميت من الحيِّ كشريطةٍ تُدار طول الحياة برهان لا مرد له على إمْكانية الإخراج الأول بعد الموت كما قبله، كإمكانية الإخراج الثاني واقعاً ملموساً في عاجل الحياة.

(١) سورة الحج، الآيتان: ٦٠، ٦١.
(٢) سورة لقمان، الآيتان: ٢٨، ٢٩.

ذلك وكما يخرج الكافر من المؤمن والمؤمن من الكافر[١].

كما ومن إيلاج الليل في النهار حرمان أهل الله - أحياناً - عن السلطة الزمنية لتحقيق شرعة الله، ومن إيلاج النهار في الليل إيتاء غير الآهلين السلطة الزمنية اماهيه، وهما من الإيتاء التكويني دون التشريعي.

كما ومن إخراج الحي من الميت إخراج بلورة الإيمان في دولة الكفر، ومن إخراج الميت من الحي اخطاء السلطات الحقة فانتقالها إلى أهل الباطل.

﴿وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ في النشآت الثلاث، وليس ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ فوضى جزاف، بل هو بحساب وتقدير عادل قاسط ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾[٢] فإنه: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾[٣].

فالحساب هو المحاسبة مصدر حاسب، والمحاسبة المنفية لا تناحر ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾ فإن حساب الحسابين مختلف.

فثابت الحساب هو الميزان العدل والفضل في رزقه سبحانه، وساقط الحساب هو الحدّ من فضل الله، إذ لا حد لفضله في مجالاته مهما حدّ عدله فيها حيث التجاوز عن العدل ظلم.

فرزقه بغير حساب لمن يشاء قد يعني عدم الموازنة بين الصالحات والمثوبات، وعدم الحدِّ في المثوبات، وترك الحساب لصغائر السيئات

---

(١) الدر المنثور ٢: ١٥ - أخرج ابن مردويه من طريق عثمان النهدي عن سلمان الفارسي قال قال رسول الله ﷺ: لما خلق الله آدم عليه السلام أخرج ذريته فقبض قبضة بيمينه فقال: هؤلاء أهل الجنة ولا أُبالي وقبض بالأخرى قبضة فجاء فيها كلّ رديء فقال: هؤلاء أهل النار ولا أُبالي فخلط بعضهم ببعض فيخرج الكافر من المؤمن ويخرج المؤمن من الكافر فذلك قوله: ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [آل عمران: ٢٧].

(٢) سورة النساء، الآية: ١٢٤.

(٣) سورة النبأ، الآية: ٣٦.

وترك صغائر الحسنات، وما أشبهها من حساب لا يُناسب عميم فضله لأهله.

. . . لقد سبق ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ . . . بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ مما ينبهنا بواجب المحاولة الدائبة للحصول على حق الملك بفضل الله، وهنا يأتي واجب المفاصلة في آية ولاية بين كتلة الإيمان والكفر، وقد تختصران في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾:

فهالة الإيمان تقتضي حالةً بين السلب والإيجاب في حقل الولاية كما في كافة الحقول، فعلى المؤمن مثلث السلب في ولاية الكفار، ثم مثلث الإيجاب في ولاية المؤمنين، وهما المعبر عنهما في حقل الفروع الدينية بالتولي والتبرّي، كلٌّ في كلّ الزوايا الثلاث إلّا في حقل التقية وهي الحفاظ على أهم الواجبين.

وليس فحسب المؤمن بل الإنسان أياً كان يعيش بين إيجابيات وسلبيات ثلاث، في نفسه وفي عمله شخصياً أو جماعياً، وعلى المؤمن تحقيق كلمة التوحيد إيجاباً في مثلثه وسلباً في ثالوثه.

﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾:

«الكافرون» هنا يعم ثالوث الكفر إلحاداً وإشراكاً وتوحيداً كتابياً.

والولاية المنهي عنها هنا هي مُطلق الولاية ما صدقت، حبّاً وعمل الحب وقوله، والسلطة الكافرة، ثالوث منحوس من ولاية الكافرين يجمعها التحبب والتودد إليهم كيفما كان.

والاتخاذ في الأصل هو القصد إلى أخذ الشيء والعزم عليه والتمسك

به والمُلازمة له كما ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[١] - ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾[٢] - ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً﴾[٣]: انقطاعاً إليها وإقامة على عبادتها، ففلتة الولاية قد لا يشملها الاتخاذ حتى تخلّف ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ فإنها من اللمم والسيئات غير الكبيرة المكفَّرة بترك الكبيرة: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾[٤].

فالمتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين لا يؤمنون بالله مهما ادعوه، فهم بين ملحد يوالي الكافرين ولا يوالي المؤمنين، أو مشرك يواليهما مع بعض.

وأما المتفلت في ولاية للكافرين في لفظة قول أم فعل خارجين عن الاستثناء، فلا يشمله ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾.

ثم ﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ تعني من دون توحيد الولاية لهم كما ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[٥] في اتخاذ مَن سواه، فكما الإلحاد والإشراك في ولاية الله محظور، كذلك هما في ولاية أهل الله محظور، فإنها استمرار لولاية الله.

إذاً فولاية الكفار محظورة في مثلثها على أية حال، توحيداً لولايتهم دون المؤمنين - وهو إلحاد - فأنحس وأنكى، أم إشراكاً لهم بالمؤمنين في ولايتهم، فما صدقت ولاية الكافرين اتخاذاً لها فهي محظورة، إذ كما تجب ولاية الله الموحّدة دون إلحاد به فيها ولا إشراك، كذلك تجب - على هامشها - ولاية المؤمنين الموحدة، دون إلحاد بهم فيها ولا إشراك، فإن

(١) سورة النساء، الآية: ١٢٥.
(٢) سورة الكهف، الآية: ٢١.
(٣) سورة مريم، الآية: ٨١.
(٤) سورة النساء، الآية: ٣١.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

ولاية المؤمنين من خلفيات ولاية الله، فلا تتخلف عن ولاية الله إشراكاً فيها للكافرين بالله.

فالمراد بالمنع هنا ليس أن يفردوا بالمُوالاة فلا تمنع مُوالاتهم معهم! بل هو المنع من اتخاذهم أولياء جملة وتفصيلاً، كما اتخاذ مَن دون الله آلهة يعني ضمهم إليه في الألوهية.

والنهي بات في ثالوث المثنى، وهما توحيد الكفار في الولاية أم اشراكهم بالمؤمنين فيها على أية حال وإن كان قليلاً ضئيلاً، فإن ﴿لَّا يَتَّخِذِ﴾ تجتث كلّ دركات الولاية في ثالوثها.

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ كما المشرك بالله والملحد في الله ليس من الله في شيء، ﴿فِى شَىْءٍ﴾ من مربع الولاية حبّاً وعمل الحب وقوله وسلطانه، إذ لا يرضى من عباده إلّا توحيد الولاية له لا لسواه، وعلى هامشه أهل الله فـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[1] - ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ...﴾[2] - ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3] - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ...﴾[4].

تلك هي المفاصلة القاطعة دون أية مُواصلة في ولاية بين كتلة الإيمان

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٨.
(٢) سورة المجادلة، الآية: ٢٢.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٦٨.
(٤) سورة المائدة، الآية: ٥١.